



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/NOR
4 July 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

التقرير عن الاستعراض المتعمق للبلأغ الوطني

المقدم من النرويج

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/NOR)

فريق الاستعراض مؤلف من:

كاتيا سيميونوفا، بلغاريا

لويس كاسيريس سيلفا، اكوادور

ريتشارد بيغلي، أستراليا

فيونا مولينس، أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

لوكاس أسونساو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

كما ترد الوثيقة في الشبكة العالمية تحت عنوان (<http://www.unep.ch/iucc.html>)

ملخص^(١)

١- أجري الاستعراض المتعمق لبلاغ النرويج الوطني في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، واشتمل على زيارة إلى أوسلو من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان فريق الاستعراض يضم خبراء من بلغاريا واکوادور وأستراليا وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢- وأدى الاستعراض المتعمق إلى تحسن كبير في شفافية البلاغ الوطني وفهم الفريق لاقتصاد النرويج والتحديات التي يواجهها فيما يتعلق بتغير المناخ. وتحتل النرويج المرتبة الثانية من حيث تصدير النفط في العالم؛ ويكاد يغطي ١٠٠ في المائة من طلبها على الطاقة الكهربائية من الطاقة الكهرومائية المحلية، وأصبحت النرويج بصورة متزايدة مصدرة كبيرة للغاز الطبيعي إلى البلدان الأخرى الواقعة في أوروبا. ويتزايد الطلب على الغاز في هذه البلدان لأسباب اقتصادية وبيئية وكذلك نتيجة الجهود التي تبذلها البلدان لتنويع مصادر إمدادها من الطاقة. وارتفع إنتاج النرويج من الغاز الطبيعي ارتفاعاً حاداً في أواخر السبعينات، غير أنه ظل عند مستوى مستقر نسبياً في الثمانينات والتسعينات. ونتيجة لعقود التسليم المؤجل، يتوقع أن يتضاعف إنتاج النرويج بحلول عام ٢٠٠٥، مع احتمال حصول زيادات أخرى في السنوات التالية. ويصدر معظم إنتاج الغاز الطبيعي مباشرة، ويكاد لا يوجد أي استخدام محلي للغاز الطبيعي في النرويج. واستأثر قطاع النفط وحده بنسبة ٢٢ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في النرويج في عام ١٩٩٠.

٣- ويلزم الشناء على النرويج على إقرارها في عام ١٩٩١ في فرض ضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أصبحت الآن تطبق على ٦٠ في المائة من مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلد. وتفرض الضريبة على البنزين والديزل والزيوت المعدنية، وفحم الكوك، والفحم الحجري بمستويات أعلى بكثير من الرسوم المفروضة في بلدان أخرى. كما تفرض الرسوم على الغاز والنفط المستخدمين لاستخراج ونقل المنتجات النفطية في قطاع المناطق المغمورة. وتعفى من الضريبة انبعاثات عملية حرق المواد غير الوقود من الصناعة وسفن صيد السمك والطيران. وما فتئت الصناعات التحويلية تشكل مصدراً هاماً لتزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. غير أن انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى من الصناعات التحويلية انخفضت.

(١) عملاً بالمقرر ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1)، أُحيل مشروع التقرير الكامل إلى الحكومة النرويجية التي لم تبد أي تعليقات أخرى.

٤- وقدمت النرويج خلال الاستعراض مواد إضافية زادت كثيرا من المعلومات الواردة في بلاغها الوطني. وقدمت الحكومة إلى البرلمان بعد ذلك في عام ١٩٩٥ تقريرا عن السياسة النرويجية الرامية إلى تخفيف حدة تغير المناخ وتقليص انبعاثات أكاسيد النيتروجين. ويشدد التقرير ("الكتاب الأبيض") على أن مشكلة تغير المناخ لا يمكن حلها إلا بواسطة تعاون دولي ملزم. ويكرر التقرير الإعراب عن نية النرويج في القيام بدور حافز في المفاوضات الدولية حول المناخ واستعدادها لتحمل حصتها من الالتزامات الجديدة بموجب الاتفاقية. ويضع الكتاب الأبيض بالإضافة إلى ذلك تدابير تعزز برنامج السياسة الوطنية المعنية بتغير المناخ. وتشمل هذه التدابير تدابير تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة، وترويج مصادر الطاقة المتجددة، وبدء العمل باتفاقات طوعية في القطاعات الصناعية غير الخاضعة حاليا لضريبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحديد شروط لاسترجاع الميثان من مدافن القمامة، وترويج أنشطة منفذة بصورة مشتركة في المرحلة الرائدة. كما يكرر الكتاب الأبيض الإعراب عن المبدأ الهام الوارد في سياسة المناخ النرويجية وهو أنه ينبغي أن تكون جميع السياسات والتدابير المتخذة على كل من الصعيدين الوطني والدولي تدابير فعالة من حيث التكلفة قدر الإمكان.

٥- ويخلص الكتاب الأبيض إلى أن النرويج ستحتفظ بمستوى ضريبة ثاني أكسيد الكربون الحالي بينما ستعتمد نهجا أشمل لمكافحة تغير المناخ. ويظل الهدف المحدد وطنيا لتثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ بمستويات انبعاثاته في عام ١٩٨٩ مبدأ هاما لتوجيه سياسة المناخ النرويجية. ويلتزم في نفس الوقت بنهج شامل للتصدي لخطر تغير المناخ. وبلغ مجموع انبعاثات غازات الدفيئة ٥١ ٠٠٠ جيجاغرام من ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٤، وهو مستوى يعادل تقريبا نفس المستويات المسجلة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. ولا يراعي هذا المستوى الإجمالي للانبعاثات تزايد امتصاص ثاني أكسيد الكربون الناجم عن تحسين البالوعات، ونتيجة للضغوط القائمة أمام تقييم دقيق للتحسن الكبير في طاقة البالوعات النرويج، اختارت النرويج في الوقت الحالي ألا تخصم استيعاب ثاني أكسيد الكربون من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة فيها.

٦- وتبين إسقاطات الكتاب الأبيض أن مجموع انبعاثات غازات الدفيئة يتوقع أن يكون أعلى بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ من مستويات الانبعاثات في عام ١٩٩٠، باستخدام أرقام إمكانية الاحترار العالمي في عام ١٩٩٤ وبما يشمل آثار اللائحة المعنية بمدافن القمامة والتي بدأ العمل بها مؤخرا. ولن تبلغ النرويج هدفها الوطني فيما يتعلق بأهم غاز الدفيئة، أي ثاني أكسيد الكربون، على الرغم من ارتفاع مستوى الضريبة المفروضة حاليا على ثاني أكسيد الكربون والتدابير المعززة الواردة في الكتاب الأبيض. بل كان يتوقع وقت الزيارة أن تحصل زيادة بنسبة ١٦ في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠. وتشكل هذه النسبة تنقيحا صعويا بالمقارنة مع الزيادة البالغة ١٢ في المائة المسقط في البلاغ الوطني. وتبين الآن إسقاطات نشرت مؤخرا تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٤ في المائة. ولا تشمل هذه النسبة الجديدة الإسقاطات المتوقعة من محطتين مزمتين تعملان بالغاز ستكونان عاملتين بحلول عام ٢٠٠٠. ولا يراعي أي واحد من الإسقاطات المذكورة طاقة البالوعات النرويج. ويتوقع أن ترد ٥٠ في المائة من الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٠ من استخراج ونقل الغاز الطبيعي في قطاع المنطقة المغمورة. وإسقاطات النرويج لانبعاثات غازات الدفيئة في

المستقبل إسقاطات شفافة وتستند إلى افتراضات محتملة، على الرغم من أن نقص تقديرات آثار بعض التدابير الفردية سيكون مصدر انشغال كبير.

٧- ولاحظ الفريق أنه ما زال يمكن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بتحسين كفاءة الطاقة في استخدام الطاقة المنزلية وفي المباني التجارية والرسمية، وفي الصناعة وإنتاج النفط. وبترويج تغيير الوسائط في قطاع النقل. كما حددت إمكانية تحقيق قدر كبير من خفض انبعاثات الميثان، والهيدروكربون المشع بالفلور، وسداسي فلورو الكبريت بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠، على الرغم من تحقيق تقدم كبير فعلا فيما يتعلق بانبعاثات الهيدروكربون المشع بالفلور.

٨- وبلغت مساهمة النرويج السنوية في مرفق البيئة العالمية ٥٥ مليون كرونة نرويجية منذ إنشاء المرفق في عام ١٩٩١، وهو ما يغطي المرحلة الرائدة والمرحلة الأولى على حد سواء. ولاحظ الفريق مع التقدير أن النرويج أبطت تقليديا مساعدتها الإنمائية الرسمية عند مستوى يعادل أو يفوق ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذه النسبة بلغت ١,١٧ في المائة في عام ١٩٩٥. كما لاحظ أن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الاسمي يتوقع أن يرتفع في عام ١٩٩٦ بنسبة ٨ في المائة.

٩- وتشدد النرويج تشديدا كبيرا على الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة بوصفها آلية ممكنة لتحديد تدابير فعالة من حيث التكلفة في الخارج لتكون مكتملة للتدابير المحلية إما في قطاع الصناعة أو في قطاع النقل. وتستكشف النرويج سياسات الطاقة الفعالة من حيث التكلفة، وذلك مثلا بواسطة الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة في المكسيك وبولندا، فضلا عن خيارات للتثبيت من خفض غازات الدفينة كمساهمة ملموسة في مرحلة رائدة في الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة.

١٠- ويجري في النرويج قدر كبير من البحث المتصل بالمناخ في سبيل تحسين فهم العمليات الجارية في الغلاف الجوي والعلاقة بين المحيطات والغلاف الجوي وبين العمليات الاقتصادية وآثارها في تغير المناخ. ويتوقع مع ذلك أن يجيء أخطر تأثير لتغير المناخ في النرويج عن طريق آثاره المحتملة في البلدان الأشد ضعفا عبر العلاقات التجارية.

١١- ومن الواضح أن تغير المناخ يُنظر إليه في النرويج بوصفه مشكلة بيئية تنطوي على تكاليف اقتصادية محتملة متصلة بعدم اتخاذ التدابير دوليا، ولكنها تنطوي أيضا على منافع بيئية إذا اتخذت تدابير دولية. ولم يبلغ عن أي تدابير تكيف محددة من هذا القبيل.
